

اقتُحمت عالم النُعمال بتحميص القهـوة فتربعت على عرش النُعمال بالجزائـــر وترأســت منظمــات النُعمــال فـــــي المتوســـط



الإفتتاحية

د. سكينة بوراوي المديرة التنفيذية

يعمل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث من أجل تمكين اقتصادي شامل للمرأة باعتباره جزء من التوجهات الحاسمة للمنطقة والعالم، وإحدى أولويات برامج عمل المؤتمرات والاجتماعات الدولية بشأن المرأة والحقوق والتنمية.

ويعتبر تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة جزء لا يتجزأ من حقوقهن ولبنت مهمت في بناء مجتمعات عادلت، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق جميع أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، والتي يتطابق الكثير منها مع الأبعاد الأساسية لالتزامات الدول في مجالات الحقوق والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والمشاركة وما إلى ذلك...

وعلى مدى سنوات عديدة، نفذ مركز «كوثر» حزمة من المشاريع المندمجة للتمكين الاقتصادي للمرأة انطلقت بالبحث حول موضوع العولمة والمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية. وكان هذا الموضوع محور التقرير الأول لتنمية المرأة العربية الصادر عن مركز «كوثر» في العام 2001. وواصل المركز الاهتمام بالموضوع في جانبه البحثي من خلال التطرق إلى عديد المسائل المتصلة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب على غرار: مكافحة الفقر، سياسات التحرر التجاري، ريادة الأعمال، النساء في القطاعين المهيكل وغير المهيكل... كما قاد المركز مبادرة رائدة الإدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن بحوث ودراسات اقتصادية أنجزها باحثون وباحثات من الشباب من مناطق مختلفة من العالم.

وتعززت هذه المشاريع بتنفيذ المركز لمشاريع أخرى شملت الإدماج المالي للنساء والشباب والتثقيف المالي وتعزيز قدرات النساء وتيسير بعث الأنشطة المدرة للدخل، وذلك في عديد الدول النساء وتيسير بعث الأنشطة المدرة للدخل، وذلك في عديد الدول العربية حتى بلغ مداها بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء وتحقق ذلك بفضل الشراكة مع جملة من المؤسسات التنموية من أهمها برنامج الخليج العربي للتنمية «أنجد»، والبنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية ومنظمة الأوكسفام وغيرها... ولم يكن لهذه المشاريع أن تنفذ وتحقق النتائج المرجوة منها، لولا هذا الدعم الذي حظي به المركز من مؤسسات المعونة التنموية، وكذلك بفضل الشراكة أيضا مع منظمات المجتمع المدني.

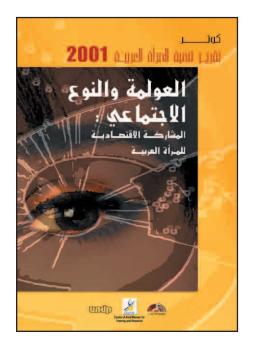
تهدف هذه المشاريع إلى تمكين النساء عبر تيسير وصولهن بطريقة منصفة إلى الموارد والخدمات على غرار الأرض والمياه والتكنولوجيا والائتمان والخدمات المصرفية والمالية... وتسهم في تعزيز مشاركتهن واندماجهن في الدورة الاقتصادية، وبذلك فهي تدفع في اتجاه الحد من الفقر وتعزيز البيئة الاقتصادية وتحسين ظروف التنمية لفائدة النساء والشباب على الصعيدين المحلى والوطني.

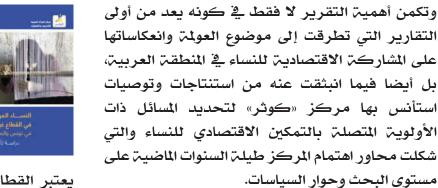
وسيمضي «كوثر» قدما في برامج التمكين الشامل عموما والتمكين الاقتصادي خصوصا عبر أنشطة البحث والتدريب، لاسيما في ظل تعدد التحديات الاقتصادية وتبعاتها على ظروف معيش النساء وأوضاعهن وحقوقهن وما تقتضيه مختلف التغيرات من إحاطة بالأوضاع الاقتصادية وفهمها ومعالجتها والدفع في اتجاه تغيير السياسات المؤثرة في حياة النساء •

تمكين المرأة العربية في المجال الدقتصادي رصيـد معرفـي ثـري ومتنوع

يسعى مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» إلى تمكين النساء العربيات في المجال الاقتصادي باعتباره أحد المجالات الحيوية في اتجاه تعزيز مكانتهن الاجتماعية والسياسية. ويبذل المركز جهوده في اتجاه إنتاج المعارف حول مشاركة المرأة العربية في المجال الاقتصادي من خلال إنجاز التقارير والبحوث والدراسات، ومن خلال دعم القدرات، والتشبيك وبناء الشراكات، والدعوة ودعم الحوار مع صانعي السياسات.

ولعل تقرير «العولم والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيم» الذي أصدره مركز «كوثر» سنة 2001 باعتباره الأول ضمن سلسلة تقارير تنمية المرأة العربية التي دأب المركز على إصدارها، قدم تحليلا عميقا ومعطيات هامة واستنتاجات أساسية تتعلق بانعكاسات العولمة على النساء العربيات، وذلك من منظور النوع الاجتماعي.





ولأن المجال يضيق عن ذكر كل المشاريع التي نفذها «كوثر» في مجال التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، فإن هذا المقال يكتفى بعرض أهم البحوث والتقارير والإصدارات التي أنجزها المركز حول مختلف المسائل ذات الصلم بالمشاركم الاقتصاديم للنساء، وذلك في سياق تنفيذه لمشاريع وبرامج مندمجة تشمل البحث والتدريب والدعوة.



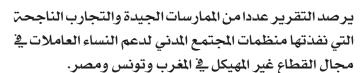
النساء في القطاع غير المهيكل

آليات مرور النساء من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل في البلدان العربية

يعتبر القطاع غير المهيكل من أهم القطاعات الجاذبة لعمالة النساء، وهو قطاع يتسم بعدم استقراره وبعدم توفر الحماية الاجتماعية وتدنى مستويات أجورهم مقابل ارتفاع ساعات العمل وتزايد المخاطر والصعوبات التي تعترض العاملات والعاملين فيه. لذلك يقترح هذا الإصدرا جملة من الحلول للخروج من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل بالنسبة إلى النساء في البلدان العربية. وهو يعرض عددا من التجارب الناجحة في هذا المجال، في ظل سياق يتسم بمحدودية التجارب التي

تتعاطى مع قضايا عمل المرأة في القطاع غير المهيكل سواء كانت من جهات حكومية أو من جهات دولية أو منظمات مجتمع مدني على الصعيد الوطني. أفضى الإصدار إلى التأكيد على أن أفضل الحلول تتمثل في الانتقال إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنظمة. ولفت النظر إلى أن هذه المشاريع مازالت تعاني من بعض المشاكل التي تظل بحاجة إلى حلّ قانوني وإجرائي. أنجز هذا العمل في إطار برنامج شراكة مع مؤسسة فورد.

منظمات المجتمع المدني ودعم النساء العاملات في مجال القطاع غير المهيكل تجارب وممارسات جيّدة في كل من مصر وتونس والمغرب



A ...

الممارسات الجيدة

ويتطرق العمل إلى أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والنساء العاملات في القطاع غير المهيكل، وذلك استنادا إلى تجارب البلدان المشمولة بالمشروع. ويسلط الضوء على آليات مرور النساء من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل في المنطقة العربية، بالتركيز على جهود منظمات المجتمع المدني في النهوض بأوضاع النساء العاملات في القطاع الزراعي أو الحرفي وفي حماية النساء وتعزيز قدراتهن. أنجز هذا العمل في إطار برنامج شراكة مع مؤسسة فورد.



نـوع الجنس، العمـل، الدقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات

صدر سنة 2009 في إطار المبادرة الإقليمية المشتركة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ومنظمة العمل الدولية-المكتب الإقليمي للدول العربية حول «المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصادات اللانظامية للبلدان العربية».

يعد هذا القاموس أول مؤلف من نوعه في المنطقة العربية وهو يهدف إلى إثارة النقاش حول تعدد المفردات العربية المستخدمة للتعبير عن مفاهيم معينة وقد أنجز على أساس مراجعة وثائق المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة باعتماد تبويب يسهل الوصول إلى المصطلحات وذكر المصادر مباشرة بعد المصطلحات.

حظي إصدار هذا القاموس بدعم من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم الإنمائية والمركز الدولي للبحوث والتنمية.



العمل اللانظامي في الدول العربية :

منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال

يعرض التقرير دراسات قطرية حول عدة مواضيع متصلة بالرأة في العمل اللانظامي من بينها الأهمية المستمرة للعمل الزراعي والعمل في القطاع العام، استمرارية المعايير الاجتماعية الأبوية، الحماية الاجتماعية وعمل المرأة يتضمن التقرير كذلك ورقات العمل التي تم تقديمها ومناقشتها في إطار أشغال اجتماع إقليمي للخبراء انعقد في تونس ضمن المبادرة الإقليمية المشتركة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ومنظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية حول «المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصادات اللانظامية للبلدان العربية».

في مجـــال التمكيــن الدقتصــادي للنســاء الريفيــات



المـرأة الريفيــة والتنميــة المحلـيـــة:

دراسة إقليمية تحليلية وتقييمية: تونس، فلسطين، الأردن

تبحث الدراسة في موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في تونس وفلسطين والأردن، بالتركيز على الخصائص الاقتصادية والسياسية المحيطة بالريف

في علاقتها بالنساء الريفيات. وهي محاولة لفهم الدوافع والعوائق المرافقة لمسار التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في تفاعلها مع التنمية المحلية من منظور النوع الاجتماعي. كما تعتبر دراسة اجتماعية أنثربولوجية للمجموعات ذات الصلة في المناطق الثلاثة المختارة.

تأتي الدراسة في إطار مشروع إقليمي حول تمكين المرأة اقتصاديا، هدف إلى المساهمة في توفير بيئة ملائمة للمرأة الريفية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتقديم الدعم من خلال توفير فرص التمكين الاقتصادي للنساء في المنطقة. وساعد تطبيق المقارنة المقترحة إلى تحقيق فهم أفضل لوضع المرأة الريفية من خلال التعمق في معرفة الأسس والآليات التي تؤثر على تمكينهن، وذلك في ارتباط وثيق بالتنمية المحلية من حيث المساهمة والاستفادة. أنجزت الدراسة في إطار مشروع مشترك مع منظمة الأكسفام.

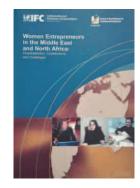


التمكين الدقتصادي للمرأة: السياسات والتشريعات الوطنية: تقرير تأليفي

مراجعة مكتبية للسياسات والتشريعات المتصلة بالتمكين الاقتصادي للنساء، مكنت من توضيح إلى أي مدى ساهمت الجهود المبذولة على مستوى القوانين والسياسات والبرامج والالتزامات الدولية في إزالة أشكال التمييز ضد المرأة العربية عامة أو حسب الخصوصيات الجغرافية والثقافية والاجتماعية والسياسية...

أنجز التقرير في إطار مشروع مشترك مع منظمت الأكسفاه.

في مجال النساء وريادة الأعمال



صاحبات الأعمال في 5 بلدان عربية: الخصائص والإسهامات والتحديات

دراسة ميدانية كمية أنجزت في خمسة بلدان عربية وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ولبنان وشملت 1228 امرأة من صاحبات الأعمال. تناولت الدراسة خصائص صاحبات الأعمال ومؤسساتهن ومساهمة هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، علاوة على التحديات التي تواجهها صاحبات الأعمال في إدارة مؤسساتهن وتنميتها... قدمت الدراسة توصيات أولية للقطاعين الحكومي والخاص لمؤازرة صاحبات الأعمال... أنجز الإصدار بدعم من مؤسسة التمويل الدولية وبالتعاون مع مراكز دراسات ومنظمات صاحبات الأعمال في البلدان الخمسة المشمولة بالبحث.



النساء صاحبات الأعمال في تونس

دراسة ميدانية شملت 196 امرأة من صاحبات الأعمال في تونس بالتركيز على خصائص المؤسسات النسائية وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية وأهم التحديات التي تواجهها. تناولت الدراسة أيضا المناخ الاقتصادي والتحديات التي يفرضها أمام المؤسسات النسائية وكذلك مدى انخراط صاحبات الأعمال في التجارة العالمية واستعمالهن للتكنولوجيات الحديثة، علاوة على مصادر تمويل مؤسساتهن وأفاق تطويرها... حظي الإصدار بدعم من مؤسسة التمويل الدولية وأنجز بالتعاون مع المعهد الأعلى للتصرف و الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال.

في مجال مكافحة الفقر



الحد من الفقر بين النساء من خلال تسهيل وصولهن إلى الخدمات في السودان وموريتانيا واليمن : تقرير تأليفي (2012). يتضمن هذا التقرير مجموعة من التوجيهات الإعداد استراتيجيات مستقبلية للعمل الميداني لفائدة المرأة.

يحتوي هذا العمل عناصر تتمحور حول ثلاث أفكار رئيسية: أولا الشكلة الاجتماعية التي انطلق منها البحث وبالهدف الذي حدد للمشروع قيد الصياغة، ثانيا أهم النتائج التي توصل إليها الخبراء بشأن القضايا الرئيسية التي حددها لهم المشروع مع التعليق على بعض تفاصيلها والجزء الأخير من هذا التقرير مناقشة المقترحات العملية للخبراء وتقديم بعض الأفكار التي تساعد على الإعداد الجيد لتنفيذ تدخلات ميدانية عملية.

أنجز التقرير في إطار مشروع «كوثر» وصندوق «الأوبك للتنمية الدولية-أوفيد» حول «الحد من الفقر بين النساء في المناطق الريفية في العالم العربي».



مكافحة الفقر: تكنولوجيا المعلومات وتعزيز قدرات مؤسسات الإقراض الصغرى

يرتكز البحث على دراسات حالة لمؤسسات الإقراض الصغرى في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل من المغرب وتونس. يعد التقرير استجابة لطلب 28 مؤسسة إقراض من الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس استفادت من دورة تدريبية حول الموضوع نفسه وعبرت عن حاجتها لآليات تقييم مؤسسات الإقراض لدعم قدراتها في مجال استخدام التكنولوجيا في الإدارة المالية.

يرصد التقرير احتياجات مؤسسات الإقراض لدعم قدراتها في مجال استخدام التكنولوجيا في الإدارة الماليت. أنجز التقرير بدعم من البنك الإسلامى للتنمية.

تأثير التحرر التجاري على النـــوع الدجتمـاعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



صدر سنة 2006 في إطار الإعداد لتقرير إقليمي حول النوع الاجتماعي والإصلاحات المؤسسية. تناول العمل العلاقة بين التحرر التجاري وتأنيث سوق العمل والتحرر التجاري وديناميكية العمالة النسائية وسياسات النوع الاجتماعي والتحرر التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يهدف الإصدار إلى

تقديم قراءات نقدية حول تأثيرات التحرر التجاري على الأوضاع الاقتصادية للنساء وتبصير الباحثين وصانعي القرار بأهمية معالجة الموضوع وإلقاء الضوء على النسق السريع لتأثيرات العولمة والتحرر التجاري وعدم مراعاتها لمقاربة النوع الاجتماعي... يغطي التقرير تونس والمغرب ومصر وتركيا. حظي الإصدار بدعم من البنك الدولي وتم نشره بالتعاون مع منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنمية.

إدمـــاج النــوع الاجتمــاعي في البحــوث الدقتصــاديــــة GERPA

«مبادرة البحوث الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي وتحليل السياسات» «GERPA»، هي مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومركز «كوثر» نفذت في شكل مسابقة بحثية بالأساس، هي الأولى من نوعها في المنطقة العربي. فهي أول مسابقة للباحثين الاقتصاديين في دول المنطقة والمخصصة لتشجيع الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي.

شارك في المسابقة باحثون وباحثات درجات الدكتوراه وما بعدها في مسار تشاركي وتقييمي، حرصت المؤسستان على ترجمة كل مرحلة من مراحله إلى آليات تهدف إلى إيصال نتائج البحوث إلى صانعي القرار والمجتمع المعرفي في المنطقة، وخارجها.

ولقد أثمرت سلسلة المسابقات استقطاب 60 مشاركة بحثية من مختلف دول المنطقة لأكثر من تسعين باحث وباحثة، تم اعتماد 27 منها لغايات الدعم، نوقشت في أكثر من محفل علمي بتونس ومصر والولايات المتحدة الأمريكية. تم تضمين 19 بحثا من ضمن البحوث المختارة في كتاب من إصدار Routledge وهي دار نشر رائدة في مجال نشر البحوث الاقتصادية.

تونـــس - إطـلاق مشـروع دعـم المؤسســات وشبكــات الأعمـال فــى المتوســـط

دعم الاستثمــار فــي القطــاع الخـــاص والحــد من هجــرة كفــاءات دول الجنـوب

سمير الشعباني - كوثـــر





أطلق اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات في جوان 2018 من العاصمة تونس، مشروع «تعزيز منظمات دعم المؤسسات وشبكات الأعمال في منطقة جنوب المتوسط EBSOMED». والمشروع هو بالشراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ورابطة غرف التجارة والصناعة الأوروبية إلى جانب كل من رابطة غرف التجارة والصناعة المتوسطية و شبكة «أنيما» الاستثمارية والغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة.

يمتد المشروع على أربع سنوات (2018–2022)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويشمل ثماني دول عربيت متوسطية هي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين.



شهد مؤتمر إطلاق المشروع حضور أكثر من 100 مشاركة ومشارك من 20 دولة في حوض المتوسط، بينهم خبراء وأكاديميون وممثلون عن منظمات دعم الأعمال والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من المنطقة الأورو- متوسطية ورجال أعمال وشخصيات ناشطة في مجالات المساواة بين الحنسين والمرأة.



وفي كلمتها الافتتاحية، قالت المديرة التنفيذية لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، الدكتورة سكينة بوراوي، إن مركز «كوثر» شريك مهم في المشروع لدعم الرجال والنساء من رواد الأعمال ولتعزيز مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة وإقامة شراكات مع مؤسسات إقليمية أخرى ومحلية. وأردفت أن مركز «كوثر» سيوفر الخبرة في مجال إدماج النوع الاجتماعي وفي مجالات أخرى لفائدة المنظمات الشريكة والمستفيدة وذلك بالاعتماد على الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» وعلى خبرته في مجال الإعلام لتسليط الضوء على مشاركة النساء في ريادة الأعمال ودورهن في النهوض بالقطاع. وأضافت أن المركز يعمل منذ العام 1993، على مواكبة القضايا المتصلة بشؤون المرأة في 22 دولة عربية وها هو اليوم يتعاون مع منظمات أخرى لتطوير قدراته بهدف جعل المرأة العربية متمكنة أكثر ليس فقط من ناحية الحقوق والواجبات، بل خاصة من الناحية الاقتصادية.

وتابعت المديرة التنفيذية لمركز كوثر: «نحن جميعا منظمات مساندة ونحتاج لأن نكون جميعا في هذا المجال، وهنا يكمن سر تحقيق الشمول المالي وأهداف خطة التنمية المستدامة 2030.» وأكدت أن «ريادة الأعمال النسائية ستحوِّل اقتصادات دول جنوب المتوسط، ونحن في عصر الاقتصاد الذكي ويجب علينا جميعا البناء من هذا المنطلق خصوصا أنه أحد الأهداف الرئيسية للمشروع».

وبخصوص العراقيل التي تواجه الدول العربية، أشارت من خلال بعث مركز مست الدكتورة بوراوي إلى أنها عراقيل تتعلق بالبعد الثقافي الأعمال لتنسيق الاستراتيجيان والعادات والتقاليد «الذكورية» إضافة إلى نقص في المنطقة الأورو-متوسطية.

الإحصاءات التي تظهر قدرات النساء مقارنت مع الرجال. وتابعت: كلما فقدنا المعطيات كلما كانت التحاليل ناقصت، من هنا تكمن القيمة المضافة لمركز «كوثر» الذي يستند إلى بيانات صحيحة وعلمية قائمة على الحجج والبراهين ويحرص على تبليغها إلى صناع القرار والمسؤولين عن التخطيط قصد إدماجها في الخطط والسياسات التنموية.

ودعت مديرة مركز «كوثر» إلى الأخذ بالتجارب الناجحة من بلدان شمال المتوسط ونقل الخبرات بين دول الشمال والجنوب بما يؤدي إلى نهضة نوعية وتعزيز التشبيك وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال تمكين النساء.

في سياق متصل، أكدت الدكتورة سكينة بوراوي على ضرورة تشريك النساء في الحوارات العالمية حول الاقتصاد والسلام والأمن، مضيفة أن «أغلب الحروب شنها الرجال، لكن النساء أسهمن بشكل جلي في إحلال السلام وإعادة البناء فلماذا لا نعطيهن فرصة المشاركة الفاعلة والخلاقة في كافة المجالات؟١».

بعــــد جديــد للتكــامل الإقليــمي في حوض المتوسط

يهدف المشروع إلى تحسين بيئة الأعمال في المنطقة المتوسطية ودفع النمو الاقتصادي الدامج وزيادة التبادل التجاري والاستثمارات وخلق فرص عمل من خلال تعزيز القطاع الخاص وخاصة منظمات دعم الأعمال في بلدان جنوب المتوسط.

ويسعى إلى تمكين الأطراف المعنية بالاستثمار في القطاع الخاص داخل المنطقة المتوسطية من خلال إرساء روابط وشبكات أعمال بين منظمات دعم الأعمال في دول الجنوب من جهة ونظيراتها في الاتحاد الأوروبي ودعمها في توظيف الخدمات المالية التي توفرها مؤسسات التمويل والتنمية. ويسعى كذلك إلى الرفع في درجة الاندماج الاقتصادي الإقليمي وتعزيز مجتمع الأعمال المتوسطي بما يمكن من خلق بعد جديد للتكامل الإقليمي في حوض المتوسط من خلال بعث مركز مستدام لتطوير الشراكات في مجال الأعمال لتنسيق الاستراتيجيات في القطاعات ذات الاهتمام المشترك في المنطقة الأورو- متوسطية.

مكافحة هجرة الأدمغة ودعم الاستثمارات الخاصة للشباب أبرز الأهداف



ئئيسة اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات (- Busines) ورئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (med) سعيدة نغزة، أكدت أن المشروع سيكون فضاء مثاليا للتعريف بمشاريع شباب منطقة المتوسط وتثمين ابتكاراتهم ودعم المبادرة الخاصة باعتبار أن من الأهداف الاستراتيجية للمشروع هو الحد من هجرة الكفاءات التي تعانى منها دول جنوب المتوسط.



من جهته، قال النائب الأول لرئيسة اتحاد «بيزنس- ميد» (Businessmed) ورئيس الكونفدرالية الصناعية الإيطالية جيوفاني لوتيري، إن المشروع سيقلص الهوة بين ضفتي المتوسط مع مضاعفة التبادل بين الدول وفتح حوار بين الشمال والجنوب، حيث ستخصص المفوضية الأوروبية بين 5 و10 مليار يورو لخلق مواطن شغل وكبح نزيف الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب.

وأضاف جيوفاني لوتيري بأن «النظام الصناعي الإيطالي يعطي أهمية كبرى الأوروبا وأفريقيا وهدفنا تعزيز الاندماج في القطاع الخاص. فإيطاليا لديها منظومة شراكة قوية مع شركات في جنوب المتوسط، ومرحلة ما بعد اتفاقية «كوتونو» ستكون كبيرة للتعاون بين الأعضاء من خلال إطلاق هذا المشروع».



من جهته، قال رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سمير ماجول، إن الاتحاد الذي نال جائزة نوبل للسلام عام 2015، سيسعى جاهدا من خلال هذا المشروع إلى التركيز على الرؤية الاستثمارية لمنطقة جنوب البحر المتوسط. وأكد أن المنظومة الاستثمارية الجديدة ستتدعم بالكثير من المبادرات في المنطقة وأن «تونس تعمل على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تدعيم المناخ الاستثماري، مضيفا أن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة عمل كثيرا في هذا الشأن بعد الثورة».

«إيبسومـــاد»... نحـــو تحقيـــق التنميــة الشاملة والمستدامــة وتقليــص الفجــوة الدجتماعية بين شمــال المتوسـط وجنوبــه



وأكد أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية علاء عز، أن «الغاية النهائية التي تتوج أهداف البرنامج تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في دول جنوب المتوسط من خلال عدة خطوات متوازية. فالبرنامج ينفذ بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص في هذه الدول، لمد سوق العمل بالكفاءات المطلوبة التي لا تزال ضئيلة في العديد من هذه الأسواق، وتقليص الفجوة الاجتماعية بين شمال وجنوب المتوسط ودعم مبادرات الأعمال في دول جنوب المتوسط».

Kick-Off Seminar عدنان أبو الراغب «نائب رئيسة «بيزنس- ميد» ورئيس غرفة صناعة الئردن

بدوره، قال النائب الثاني لرئيسة الاتحاد المتوسطي لمنظمات أصحاب الأعمال «بيزنس- ميد»، ورئيس غرفة صناعة الأردن عدنان أبو الراغب، إن المشروع يعتبر دعما إقليميا من قبل الاتحاد الأوروبي اعترافا منه بالدور المهم الذي تلعبه «بيزنس- ميد» منذ تأسيسها في بناء جسور تواصل بين ضفتى المتوسط لخلق بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار، وفق تعبيره.

التظاهرة كانت مناسبة أيضا لإطلاق الحملة الترويجية الأولى للمشروع والتي انتظمت تحت شعار «التحول الرقمي والذكاء الصناعي مستقبل إدارة الاستثمار في المنطقة الأورو-متوسطية». وأفادت في هذا الصدد الأمينة العامة لاتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات (Businessmed) جيهان بوطيبة، أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي يعتبران مستقبل إدارة الاستثمار في المنطقة المتوسطية مؤكدة أن الاقتصاد الرقمى يلعب دورا كبيرا في دفع الاستثمارات. وأكدت أن الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة أحدثت ثورة في العالم مشبرة إلى أنها مستقبل العالم.

كما بينت الأمينة العامة ل»بيزنس- ميد»، أنه يجب العمل على التنمية المستدامة في بعض بلدان المتوسط والعمل على منظومة المؤسسات. وأضافت أن اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات سيعمل على دعم الشركات حتى تتمكن من التغيير وخاصم منها الشركات الكبرى والمتوسطة دون أن تنسى التأكيد على أهمية دعم العنصر النسائي في مجال الأعمال بمنطقة جنوب المتوسط.



Union of Mediterranean Confederations of Enterprises

اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات (Businessmed)، هو منظمة أعراف إقليمية تأسست سنة 2002 ومقرها تونس وتعتبر أبرز ممثل إقليمي للقطاع الخاص إذ تضم 20 بلدا من شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط•

منسق المشاريع بمركز «كوثـر» هـادي بشيـــر لكوثريــات

لا حديــث عن تمكيـن سيــاسي أو اجتمـاعــي أو ثقـافي إذا أقصيت المراة ماليـا واقتصـاديـا

أطلق اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات (Businessmed) بالشراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، مشروع «تعزيز منظمات دعم المؤسسات وشبكات الأعمال في منطقة جنوب المتوسط (EBSOMED)». وهو مشروع يشمل 7 دول عربية متوسطية هي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وفلسطين، ويمتد لأربع سنوات من 2018 حتى 2022.

دور مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وإسهامه ضمن مشروع «تعزيز منظمات دعم المؤسسات وشبكات الأعمال في منطقة جنوب المتوسط»، في حوار خاص مع منسق المشاريع بمركز «كوثر» هادي بشير.

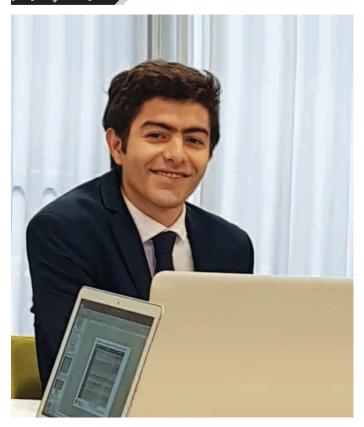
سمير الشعباني - كوثــــ

«كوتريات»: ما هو دور مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في مشروع EBSOMED؟

نحن أحد الشركاء الستة للمشروع ونعمل منذ سنوات على تعزيز حقوق المرأة وفق مقاربة النوع الاجتماعي. وهذا المشروع هو فرصة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في جنوب المتوسط، و سنحاول من خلاله تقديم خبرتنا في مجال التدريب وإدماج النوع الاجتماعي وتطوير المشاركة الاقتصادية للمرأة. وسوف نعتمد في تحقيق ذلك على شبكة علاقاتنا وخاصة الشبكة الإقليمية «أنجد» وإلمام مركز كوثر بمجال واحتياجات المجموعة المستهدفة وهي منظمات دعم الأعمال وخاصة تلك التي تستهدف النساء.

«كوتريات»: فيم تتمثل أنشطة المركز ضمن المشروع؟

سنقوم ضمن المشروع بإطلاق 4 أكاديميات إقليمية للتدريب في 4 دول، تهدف إلى تعزيز قدرات مؤسسات الأعمال والمنظمات والجمعيات وتحسين جودة الخدمات المقدمة لأعضائها مع تمكين المشاركين والمشاركات من القدرات اللازمة قصد التخطيط والتنفيذ الناجحين



للمشاريع وخاصة مشاريع التعاون شمال-جنوب. المستفيدون من هذه الأكاديميات هم مسيرو الجمعيات والمنظمات وأصحاب الأعمال وغرف التجارة والصناعة وشبكة أصحاب الأعمال والمؤسسات العمومية والخاصة

الناشطة في قطاع الأعمال والتي تستهدف النساء صاحبات الأعمال. وفي إطار هذه الأكاديميات سوف نضمن وجود نساء واستفادتهن من هذه الأكاديميات.

وسيشمل نشاط مركز كوثر في إطار المشروع أيضا إلى جانب الأكاديميات، المشاركة في ورشات تدريب عن التنمية والتصرف في المشاريع وتنظيم زيارات لتبادل الخبرات والتجارب بين مؤسسات المتوسط ومنظماته شمال-جنوب وجنوب-جنوب إلى جانب برمجة منتديات لتوأمة المؤسسات والمساهمة في حملات ترويجية في كل من تونس ولبنان والمغرب بهدف دعم قدرات منظمات دعم المؤسسات. سنسهم كذلك في تبادل التجارب والتشبيك بين صاحبات الأعمال وعضوات هذه المؤسسات من النساء وناشطي المجتمع المدني والجهات المانحة والسلطات المعنية وصناع القرار السياسي من دول شمال المتوسط وجنوبه.

«كوتريات»: ماذا عن النتائج المتوقعة من هذه الأنشطة؟

بتنفيذنا لهذه الأنشطة نكون قمنا بدعم أعمال 30 مؤسسة ومنظمة وتعزيز قدراتها مع تقديم 10 مقترحات على الأقل لمشاريع قابلة للتنفيذ، وتعزيز قدرات 6 مرشحين من الفائزين ضمن أكاديميات التدريب ونشر 3 قصص نجاح على الأقل إلى جانب توقيع 3 مذكرات تفاهم بين المؤسسات المستفيدة وذلك في إطار الست زيارات لتبادل الخبرات والتجارب بين مؤسسات المتوسط ومنظماته شمال جنوب وجنوب جنوب. كما من المتوقع انتفاع 240 مشارك على الأقل من قادة مؤسسات دعم المؤسسات والشركات الناشئة وأصحاب المشاريع الاجتماعية وصناع القرار والخبراء على أن يكون 60 بالمائة منهم نساء.

«كوتريات»: ماهي القيمة المضافة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث من المشروع؟

باعتبارنا جزء من المشروع سنقدم خبرتنا في مجال النوع الاجتماعي والنهوض بحقوق النساء ولنا شركاء في اختصاصات أخرى سيستفيد منها المركز ضرورة مثل الاستثمار الخاص. باختصار، نحن شركاء في المشروع نتكامل فنفيد بعضنا ونستفيد من بعضنا ومركز كوثر سيستفيد أيضا بدعم شبكة علاقاتنا من خلال التشبيك مع مؤسسات ومنظمات أخرى ما

سيفتح الآفاق أمام مشاريع وتجارب جديدة لتمكين المرأة في الدول العربية والمتوسطية اقتصاديا على وجه الخصوص.

«كوتريات»: هل من تجارب أخرى لمركز «كوثر» في مجال التمكين الاقتصادي للنساء؟

قمنا بتنفيذ عدة مشاريع لدعم التمكين الاقتصادي للنساء أبرزها برنامج التثقيف المالي وهو أحد عناصر الشمول المالي وركائزه، وبواسطته نحاول تعزيز قدرات النساء قصد تحسين معرفتهن بالشؤون المالية وتحقيق تغيير إيجابي على مواقفهن وسلوكهن إزاء الشؤون المالية بصفة عامة.

«كوتريات»: إذا، كيف كانت بداية عمل المركز على برنامج التثقيف المالي؟ وماهى أبرز مشاريعه؟

بداية عمل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث على برنامج التثقيف المالي كانت العام 2008/2007، وتمكنا منذ سنة 2012 من إنجاز 4 مشاريع استفاد منها أكثر من 1500 مستفيد ومستفيدة من تونس والمغرب ومصر وفلسطين مع تكوين أكثر من 100 مدرب في مجال التثقيف المالي.

وفي 2015 بالشراكة مع البنك الدولي وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند» قمنا بتنفيذ مشروع إقليمي له تعزيز الشمول المالي لدى النساء والشباب» شمل 3 دول عربية هي مصر وتونس والمغرب. وهو مشروع نموذجي في المنطقة العربية مكننا من تنظيم تدريبات للفئات المستهدفة في تونس والمغرب ومصر وإعداد دراسات ميدانية لمعرفة وضع الشمول والتثقيف المالي في هذه البلدان الثلاثة والخروج بتوصيات كانت منطلقا لإنجاز «دليل المدرب».

في 2015 أيضا، أنجزنا دراسة عن الأعمال المصرفية عبر الهاتف الجوال «mobile banking» موجهة للفاعلين في القطاع البنكي والسلطات المعنية في تونس مثل البنك المركزي ووزارة المالية. ثم أطلقت وزارة المالية التونسية «الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2016–2021» بالإضافة إلى التشبيك مع المنظمات الناشطة في القطاع البنكي بتنظيم ورشة إقليمية في سنة 2015 بهدف تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات البنكية في جنوب المتوسط.



خلال 2018، ننفذ أيضا مشروع «الشمول المالي للنساء والشباب أصحاب الأعمال في تونس وفلسطين» وهو يهدف إلى دعم المبادرة الخاصة للنساء والشباب وتعزيز قدرات المؤسسات الشريكة ولضمان استمرارية التثقيف المالي صلب هذه المؤسسات. والمشروع في فلسطين هو بتمويل من البنك السعودي للتنمية عن طريق المبنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع جمعية أصالة في فلسطين. واستفاد من هذا المشروع في فلسطين نحو 80 امرأة 40 منهن قادرات على بعث مشاريع خاصة.

«كوتريات»: من كان أبرز الشركاء في الدول العربية التي شملتها مشاريع التثقيف المالي؟

في تونس أبرز شركائنا هي وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ومؤسسات التمويل الأصغر وهي إندا (ENDA) وميكروكريد (Microcred) وتيسير وأدفانس (Advans). وفي مصر عملنا مع شبكة «سنابل» وبعض الغرف التجارية والجمعيات الناشطة في مجال الأعمال وفي فلسطين مع جمعية أصالة للتنمية والإقراض ومركز محمد السادس للتمويل الأصغر التضامني في المغرب.

«كوتريات»: ما هي أبرز نتائج هذه المشاريع؟

يطمح مركز كوثر إلى بعث مركز خبرة إقليمي في الشمول المالي لما يمكن أن يمثله من قيمة مضافة لبرامج «كوثر» ومشاريعه في مجال التمكين الاقتصادي. فقد نفذنا مشاريع متكاملة استهدفت النساء والشباب بدرجة أولى، فتمكنا من إنجاز حقيبة تدريبية متنوعة تهدف إلى تحقيق التمكين العام للمرأة وخصوصا تمكينها اقتصاديا لأنه لا حديث عن تحقيق التمكين السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي إذا أقصيت النساء ماليا واقتصاديا.



قمنا أيضا بملاءمة أدوات التدريب لاحتياجات الشركاء والمستفيدين بما في ذلك المنظومة الإلكترونية للتدريب مع إسناد 209 إجازة عن بعد. هذا إلى جانب تدريب 3 مؤسسات للتمويل الأصغر في كل من تونس وفلسطين استفادت منها 178 رائدة أعمال من الشباب (18 - 38سنة). وتمكن 73 مستفيد ومستفيدة من النفاذ إلى الخدمات المالية وإطلاق مشاريعهم الخاصة.

ومن أهم النتائج، أذكر انتفاع أكثر من 1500 بين نساء ورجال وتكوين أكثر من 100 مدرب في التثقيف المالي مع إنتاج مجموعة أدوات للتواصل والتوعية بالتثقيف المالي منها أشرطة فيديو وومضات إذاعية بالإضافة إلى دراسة عن «التمويل الرقمي» وأخرى عن «الشمول المالي في تونس» هي في طور الإنجاز. نحرص على أن تكون نسبة النساء من المستفيدين 50 بالمائة على الأقل مع توعية النساء بأهمية أن تكون ميزانية مشاريعهن مراعية للنوع الاجتماعي مع الدفع بالمتدربات الى حسن إدارة ميزانيات مشاريعهن والتحكم في مواردها •

«كوتريات»: ما هي أهمية مشاريع الشمول المالي لمركز كوثر؟

مشاريع التثقيف المالي والشمول المالي كانت تجربت مفيدة جدا لمركز كوثر فقد مكنت من تعزيز قدرات المركز في مجال الشمول والتثقيف الماليين وتكوين مدربي مدربين في المجال مع تطوير أدوات التدريب حتى أن مركز كوثر أصبح بعد سنوات من العمل على هذه المشاريع مركزا للخبراء والمدربين تستفيد منه كل المؤسسات العربية في مجال التثقيف المالي كما أصبحت تجربة المركز مثالا يحتذى به على المستوى الإقليمى•

سعيـــدة نغــزة رئيسة كونفدرالية المؤسسات الجزائرية (CGEA) ورئيسة اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات (Businessmed)

اقتحمت عالم الأعمال بتحميص القهـوة فتربعـت على عرش الأعمــال بالجزائــــر وترأست منظمات الأعمال في المتوسط

سمير الشعباني - كوثـــر

سعيدة نغرة رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائريسة (CGEA)، تشغل العديد من المناصب الدولية أبرزها رئيسة لجنة النساء في الاتعاد المتوسطي ورئيسة اتعاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات Businessmed.

هي أول سيدة أعمال جزائرية تبلغ هذا المنصب الرفيع والمهم نظير مسيرتها النموذجية في ريادة الأعمال بالجزائر وفي منطقة المتوسط. التقيناها ضمن أشغال إطلاق مشروع «تعزيز منظمات دعم المؤسسات وشبكات الأعمال في منطقة جنوب المتوسط EBSOMED حيث خصت نشرية «كوتريات» بهذا الحوار.

«مشروع إيبسوماد سيعزز الشراكة الاقتصادية ويدعم السلم والأمن في المنطقة المتوسطية»

يعد مشروع «تعزيز منظمات دعم المؤسسات وشبكات الأعمال في منطقة جنوب المتوسط أبرز المشاريع التي أطلقها اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للمؤسسات (Businessmed) الذي ترأسه نغزة منذ انتخابها سنة 2017. تقول عنه محدثتنا إنه «سيمثل فضاء مثاليا للتعريف بمشاريع الشباب الذين تزخر بهم منطقة المتوسط وتدعيم ابتكاراتهم خاصة وأن «إيبسوماد» سيساهم في الحد من نزيف هجرة الكفاءات أو الأدمغة التي تعانى منها دول جنوب المتوسط».

وواصلت حديثها بإبراز أهداف المشروع، وهي تحقيق مشاريع صناعية كبرى في دول الجنوب ودعم المبادرات الفردية التي ستكون نقطة محورية خلال الفترة المقبلة وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول

جنوب المتوسط.وتشمل أهداف المشروع أيضا دعم السلم والأمن في المنطقة وأسس الوحدة المتوسطية عبر نشاط اقتصادي فعال يراعي المصلحة العامة والحوار واحترام حقوق الإنسان، وفق قولها.

«بزنس- ماد» منصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتقليص الفجوة الاقتصادية بين بلدان جنوب وشمال المتوسط

وعن إطلاق مشروع «إبسوماد» من تونس، أرجعت نغزة ذلك إلى أن تونس تحتضن مقر «اتحاد الكونفدراليات المتوسطية للأعمال منذ تأسيسه سنة 2002». وأضافت أن الاتحاد المتوسطي الذي يضم 22 منظمة أعمال من حوضي المتوسط والاتحاد الأوروبي، يعتبر «أبرز ممثل إقليمي للقطاع الخاص وهو يعمل على تحفيز التبادل التجاري في جنوب وشمال المتوسط، وتعزيز السلم والأمن في المنطقة، والوحدة الاقتصادية لدول جنوب المتوسط، وخلق فرص عمل للشباب».

ويشكل التقارب الذي توفره المنظمة لنساء ورجال الأعمال فرصة للتعاون وتبادل الخبرات والتنسيق في كل ما يعزز ترقية المشاريع الاقتصادية التي تخلق الثروة، وفق تعبيرها. فالاتحاد يمثل «منصة متميزة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وهمزة وصل لتعزيز الحوار المتوسطي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، تعمل على تحفيز التبادل التجاري وتقليص الفجوة الاقتصادية بين بلدان جنوب وشمال المتوسط».

« القطاع الخاص ما يزال متأخرا ولا بد أن يكون عنصر تكامل في الفضاء المتوسطي»

وبينت المتحدثة أن الروابط التي تجمع دول البحر الأبيض المتوسط تشكل أساس ثروة مساندة للعلاقات الاقتصادية بين الدول. وأكدت أن «دور منظمات الأعراف اليوم تخطى مجال الأعمال ليدعم السلم والتنمية المستدامة في المنطقة»، مضيفة أن «منظمة بزنس- ماد خلقت علاقة ديناميكية بين مجتمعات الأعمال في المشرق والمغرب وأوروبا وخارجها. ونرى اليوم أن تلك الروابط تشكل ثروة داعمة للعلاقات الاقتصادية»، وفق تعبيرها.

كما أكدت سعيدة نغزة أن «القطاع الخاص في جنوب المتوسط ما يزال متأخرا وغير فعال بالرغم من التنوع الاقتصادي للبلدان. ويعود ذلك في نظرها إلى عدم تشجيع التشريعات ببلدان الجنوب للاستثمارات الخاصة والأجنبية المباشرة. لذلك على منظمات دعم الأعمال أن تكون أكثر تأثيرا على المستوى الاقتصادي وأكثر كفاءة لخدمة أعضائها، مما يجعل تطوير أدائها عنصرا من عناصر التكامل في الفضاء المتوسطي وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص».

وشددت في هذا الإطار، على أهمية مشروع «إيبسوماد» بالنظر إلى أن دول جنوب المتوسط تتقاسم تحديات مشتركة على رأسها إيجاد فرص عمل للشباب والنساء وانخفاض القدرة التنافسية للشركات للاقتصادية وتدني الاستثمار واستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخاصة هجرة الأدمغة.

وأوضحت رئيسة «بزنس – ماد»، أن المؤسسة الصغرى والمتوسطة التي تشكل نسيجا اقتصاديا قادرا على استيعاب الطلب المتزايد من الشباب على التشغيل، تعاني كثيرا في جنوب المتوسط رغم أنها عنصر فاعل وجاد في تحقيق النمو وتطوير الاقتصاد «وهذا يتطلب فعلا مساندة حقيقية من دول الشمال في المتوسط خاصة بما يدعم دور النساء والشباب في تحقيق المنشود لديهم».



كما أبرزت أهمية الحوار الاجتماعي باعتبار تأثيراته على التنمية المستقبلية في المتوسط، داعية إلى مزيد من التعاون المثمر وفتح الأسواق بين دول الشمال والجنوب في المتوسط بما يساعد على محاربة مظاهر التطرف والانغلاق والهجرة غير الشرعية.

تحميص القهوة كان مفتاح نجاحها في عالم النعمال الذكوري

وعن انطلاقتها في عالم الأعمال، اعتمدت سعيدة نغزة «القبائلية» على نفسها، إذ بدأت سنة 1990 وهي في سن 17 سنة بمشروع صغير لتحميص القهوة وتسويقها، وكانت آنذاك تسمى "قهوة موني" نسبة إلى اسم ابنتها. كان المشروع فاتحة باب نجاحها، وانتقلت بعد ذلك إلى عملية استيراد المشروبات من إسبانيا، والأحذية وعجلات السيارات من ألمانيا.

وفي العام 2000، قررت الدخول إلى مجال المقاولات وهو المعروف بالقطاع «الذكوري». تقول نغزة إنها «واجهت مشاكل كونها امرأة فالكثير من الرجال لم يتقبّلوا أن تكون امرأة هي السيدة المسؤولة عنهم»، إلا أن ذلك لم يثنها عن طموحها فبدأت بمقاولات بسيطة إلى أن تمكنت من إنجاز مشروع 700 مسكن في ولايتي ورقلة ووهران الجزائريتين. وفي سنة 2009، فازت بصفقة استغلال مناجم لإنتاج الرمل في ولاية سيدي بلعباس والرخام من منجم «شلغوم العيد» في ولاية ميلة.



خلال مسيرة نجاحها في عالم الأعمال إلى حدود وصولها إلى منصب رئاسة الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، لم تبخل على مساعدة المقاولين الشباب على وجه الخصوص. وأكدت في هذا الصدد، أنه لم يساعدها أحد خلال رحلتها في عالم الأعمال بل اعتمدت على نفسها ومواردها الذاتية حتى طريقها نحو المناصب التي تتقلدها اليوم كان صعبا ومحفوفا بالعراقيل والصعوبات. لذلك فهي تنصح أصحاب الأعمال من الشباب والنساء «بعدم الاستسلام وأن يكونوا أقوى من التحديات ويقاوموا العراقيل التي توضع في طريقهم مع ضرورة دفع الحكومات في الدول العربية المتوسطية نحو مراجعة التشريعات والتخلي عن البيروقراطية».

وأوضحت سعيدة نغزة أن الكونفدرالية الجزائرية للمؤسسات تعتبر أقدم منظمة لأصحاب الأعمال في الجزائر ولديها انتشار واسع عبر كامل تراب الجمهورية وتضم عددا هاما من المؤسسات الجزائرية، لا سيما المتوسطة والصغيرة. وهي تنشط في كافة المجالات الاقتصادية، وتستفيد من دعم تام و شامل من طرف منظمة «بزنس-ماد».

«عديد المسؤولين الجزائريين ما زالوا يعيشون عهد الاستعمار»

وعن واقع الأعمال في الجزائر، تقول سعيدة نغزة إن عديد المسؤولين الجزائريين ما زالوا يعيشون عهد الاستعمار ولم يتحرروا بعد، إذ «يفضلون دوما الأجنبي على المحلي. وهم يضعون أمام هذا الأخير كل ما استطاعوا من عراقيل، عكس المستثمر الأجنبي حيث يفرشون له الأرض ورودا، وهذا ما يحتم علينا نحن كمستثمرين أن نتشارك مع الأجانب كي نلقي الدعم اللازم».

التوجه إلى الفلاحة والسياحة هو البديل حقيقي لخلق الثروة في الجزائر

أما بشأن ما تراه بديلا عن اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات، أكدت رئيسة كونفدرالية المؤسسات الجزائرية، أن «الفلاحة والسياحة هي الحل وهي البديل الحقيقى لخلق الثروة في الجزائر». وهي تنوى الاستثمار في الفلاحة مع شركاء أمريكيين، «فتجربة الولايات المتحدة رائدة في مجال التنوع البيولوجي، لكن المشكل الذي يواجهنا ليس التقنيات بل العقار الفلاحي الذي يسيطر عليه أشخاص لا علاقت لهم بالفلاحة وأغلب المستثمرات مسيجة دون استغلال. لقد راسلنا الولاة لمنحنا أراض حتى وإن كانت صحراوية في إطار الاستصلاح، لكن لم نجد الرد لحد الآن. أنا جد مهتمة بالزراعة الصحراوية، وفي حال حصلنا على الأرض سوف نحقق معجزة في الفلاحة الجزائرية. وأضافت بأنها تتمنى «أن يقبل رجال أعمال من المتوسط على الاستثمار في قطاعات الفلاحة أو السياحة أو الصناعة بالجزائر وخاصة الأخوة التونسيين الذين لهم خبرة كبيرة في الاستثمار في قطاع السياحم».

نسبة النساء أعلى من الرجال في قطاع الأعمال بالجزائر

أما بالنسبة إلى نصيب النساء من قطاع الأعمال فأفادت سعيدة نغزة بأن «نسبة النساء أعلى من الرجال في عدة قطاعات في الجزائر وأبرزها قطاع الأعمال والاستثمارات والسبب هو جرأة النساء ورغبتهن في العمل. والكونفدرالية الجزائرية تعمل على مساعدة النساء باعثات المشاريع حتى تتمكن من النجاح والاستمرارية في القطاع •

She added that Businessmed has created a dynamic relationship between business communities in the Mashreq, Maghreb and Europe and beyond. Indeed, we see today that these links constitute a wealth supportive of economic relations," as she put it.

Saida Neghza also pointed out that the "private sector in the southern Mediterranean is still lagging behind and inefficient, despite the economic diversification of countries because the legislation in southern countries does not encourage foreign direct and private investments.

Business support organizations must be more influential economically and more efficient to serve their members, which makes the development of their performance a component of integration in the Mediterranean space and thereby improving the competitiveness of the private sector. "

She, in this context, highlighted the importance of the EBSOMED project, given that countries of the southern Mediterranean share common challenges, including the creation of job opportunities for youth and women, the low competitiveness of economic corporations, low investment and the spread of illegal migration, especially brain drain.

"SMEs, which represent an economic fabric capable of absorbing the growing demand of young people for jobs, are suffering a lot in the southern Mediterranean, although they are active and serious factors in achieving growth and developing the economy."

This requires real support from the northern Mediterranean countries, especially to support the role of women and young people in achieving their desired goals."

She also highlighted the importance of social dialogue as it impacts on the future development of the Mediterranean, calling for more fruitful cooperation and the opening up of markets between the countries of the north and the south of the Mediterranean, thus helping to combat the manifestations of extremism, seclusion and illegal immigration.

Coffee roasting was the key to her success in the male-dominated business world!

On her first steps in the business world, Saida Neghza, the Kabyle, who was born in Constantine, had relied on herself. In 1990, at the age of 17, she started a small project to roast coffee and later market it.



It was then called "Mona Coffee" in relation to her daughter's name. The project marked the beginning of her success. She later moved immediately to the process of importing drinks from Spain and shoes and car wheels imported from Germany.

In 2000, she decided to enter the field of contracting, which is known as a male-dominated sector. Neghza said she "faced problems because she is a woman. Many men did not accept the fact that a woman is their manager," but this did not discourage her. She began with small construction projects until she managed to complete a project of 700 residences in the Algerian provinces of Ouargla and Oran

In 2009, she was awarded a contract to exploit the mines for sand production in the state of Sidi Bel Abbes and marble from the Chelghoum laid in the province of Mila.

During her successful career in the business world until her access to the position of President of the General Federation of Algerian Enterprises (CGEA), she has not spared any effort to help young entrepreneurs in particular, such as those facing the challenges of imposing themselves on the market.

In this regard, she stressed that she had not received help from anyone during her journey in the business world, but relied on herself and her own resources. Even her road to the positions she is holding today was difficult and fraught with obstacles and difficulties.

She advises business owners among youth and women "not to surrender and be stronger than the challenges and resist the obstacles that are on their way with the need to call on the governments in the Arab Mediterranean countries to review legislation and end bureaucracy."

Saida Neghza noted that the Algerian General Confederation of Enterprises is the oldest organization of business owners in Algeria and has a wide presence across the entire territory of the Republic. It includes a large number of Algerian institutions, especially medium and small, operating in all economic fields, and benefit from the full and comprehensive support of "Businessmed" organization.

"Many Algerian officials still live under colonial rule"

On the reality of business in Algeria, she said that many Algerian officials are still living under colonial rule and have not yet liberated themselves. "They always prefer foreigners to the local and put all the obstacles they can to the latter, unlike the foreign investors for whom they do everything. This is the reason why, we, as investors, have to partner with foreigners to

Opting for agriculture and tourism is the real alternative to creating wealth in Algeria

get the support we need."

On the alternative to the Algerian economy's dependence on hydrocarbon revenues, the head of the Confederation of Algerian Enterprises stressed that "agriculture and tourism is the solution and the real alternative to wealth creation in Algeria" and that she intends to invest in them with US partners.

"Indeed, the US experience is leading in biodiversity. However, the problem we face is not technologies, but the agricultural property, which is controlled by people who have nothing to do with agriculture, and most of the lands are fenced without exploitation.

We have sent correspondence to the governors to give us land, even if it is desert, but we have not yet received any response. I am very interested in desert agriculture and in case we get the land, we will accomplish a miracle in the Algerian agriculture. She added that she hoped to see "Mediterranean business operators invest in the sectors of agriculture, tourism or industry in Algeria, especially the Tunisian brothers who have considerable experience in investing in the tourism sector."

Women's rate is higher than men's in business sector in Algeria

As for the percentage of women in the business sector, Saida Neghza said, "the rate of women is higher than men in several sectors in Algeria, most notably the business and investment sectors. The reason is women's courage and their desire to work and the Algerian Confederation is working to help women entrepreneurs so that they can succeed and continue in the sector •

Saida Neghza, President of the Union of Mediterranean Confederations of Enterprises «Businessmed»

From roasting coffee, to heading the business world in Algeria and the Mediterranean confederation of enterprises

Saida Neghza, President of the General Confederation of Algerian Enterprises (CGEA), holds several international positions, most notably the Chairperson of the Women's Committee of the Mediterranean Union and the President of the Union of Mediterranean Confederations of Enterprises (Businessmed), the first Algerian businesswoman to hold such a high and important position, in recognition for her exemplary course in entrepreneurship in Algeria and the Mediterranean region.



"EBSOMED" will strengthen economic partnership and support peace and security in the Mediterranean region"

The EBSOMED "Enhancing Business Support Organizations in the Mediterranean" project is the flagship project launched by the Union of Mediterranean Confederation of Enterprises (Businessmed), which has been headed by Neghza since her election in 2017.

About which she says: "it will be an ideal space for introducing projects by youth in the region, of which the Mediterranean region abounds and consolidating their innovations, especially that "EBSOMED" will contribute to reduce the brain drain

experienced by South Mediterranean countries.

She further highlighted the objectives of the project, namely the implementation of major industrial projects in the South and supporting individual initiatives which will be a focal point in the coming period and strengthening economic partnership between the EU and the countries of the South Mediterranean.

This without overlooking the support of peace and security in the region and the foundations of Mediterranean unity through effective economic activity that takes into account the public interest, dialogue and respect for human rights, she said.

Businessmed a platform to encourage foreign investment and narrow the economic gap between countries of the South and the North of the Mediterranean

As for the launch of the "EBSOMED" project from Tunisia, Neghza stated that "the Union of Mediterranean Confederation of Enterprises has been based in Tunisia since its foundation in 2002."

The Mediterranean Union, which includes 22 Mediterranean and European Union business organizations, is "the most prominent regional representative of the private sector. It seeks to stimulate trade in the south and north of the Mediterranean, promote peace and security in the region and economic unity in countries of the south Mediterranean and create job opportunities for youth."

The rapprochement which the organization provides to business operators represents an opportunity for cooperation, exchange of expertise and coordination in all that promotes the expansion of economic projects that create wealth, since, she said, it is a "distinct platform for promoting foreign direct investment abroad and a link to promote Mediterranean dialogue and social and economic integration. It also works to stimulate trade and narrow the economic gap between the countries of the south and the north of the Mediterranean ".

"The private sector still lagging behind and must be an integral component in the Mediterranean space"

She said the bonds uniting countries of the Mediterranean Basin represent a wealth base enhancing the economic relations among countries, noting that the "role of the employers' organizations has today gone beyond the area of business to support peace and sustainable development in the region."



(Gender and Decentralization - CAWTAR). The connection between gender and state structures has been neglected and under-studied.

Specific to Tunisia.

"The importance given to the issue of decentralization by international organizations such as the United Nations and the World Bank and some donor countries in the context of economic cooperation stems from the assumption that the local community is the first step to democracy...it would address the government's gap in terms of public service, ensure the effectiveness and efficiency of local government and give legitimacy to local councilors." (Gender and Decentralization, pg.10).

While the decentralization strategy is a step in the right direction, Tunisia has highlighted the need to conduct programs specifically for women and that it is insufficient to just target women through decentralization because their individual realities become diluted or are eclipsed (obscured).

The Center of Arab Women Women for Training and Research has also suggested various ways in which we can address the gender inequalities that exist in Tunisia. In their Center Performance Report 2017, the first and foremost step is to build a comprehensive empowerment platform for women, which includes enhancing their participation politically, socially and economically. The three basic action measures that will move us forward with this is to get women more involved in civil society, address violence against women, and finally seek investment for creating educational and financial opportunity (empowerment). Participation and inclusion of women in public life is essential. Leadership skill development is also necessary in achieving these goals. The center has also been working to integrate women in the media that publicizes women's

issues in the Arab world. To better expose the public sphere about the gender gap the Center has also began promoting local associations and journalists in the media sector to provide a "capacity-building program", which involves eight training courses in gender, gender-based local policies, community budget towards women's policies, as well as training people in interpersonal communication and negotiation skills. Through these strategies, leadership training will be beneficial for both female and male media professionals. It provides them the skills to speak out about the need to promote gender mainstreaming to integrate more voices in policy making and local budgets.

Association Tunisienne de la Santé de la Reproduction (ATSR) has expressed serious concern with the economic condition of women in Tunisia and how it affects their basic human rights. Despite the fact that Article 21 of the Constitution enshrines the principle of equal rights for all citizens, there still remains a deficiency in universal access to Sexual and Reproductive Health services and related information for Adolescents and Youth. It is simply not effective, regardless of the current policies that have been put into place. According to a report issued by the North Africa Office of the UN Economic Commission in 2011, unemployment, social censure, lack of information about youth sexuality and the limited enforcement of reproductive rights for girls, all lead to the rise of risky behaviors among Tunisian adolescents and youths.

"This results in exposure to STIs and AIDS, sexual abuse, unwanted or early pregnancies, illegal abortion, sexual coercion of unmarried girls... The lack of universal access to SRHR encompasses access to information and services on prevention, diagnosis, counseling, treatment and care does not allow young people to make informed choices about sexuality and reproduction and have a safe and satisfying sexual life, free from violence and coercion. Indeed, restrictions on information about sexuality, contraception, prevention and healthcare, limit youth's ability to make choices regarding their own sexual and reproductive health and rights (ATSR Proposal- UPR 27 Session).

School curricula does not address sexual and reproductive health of young people. This is what will be addressed and proposed in the Universal Periodic Review "UPR" 27 Session. The current national education approach is inadequate. In order to solve these conditions for women in Tunisia, ATSR conveys that it is necessary to integrate youth Comprehensive and age-appropriate Sexuality Education into the school curricula. Additionally, we must establish policies, programs and institutional mechanisms in order to curb regional disparities in terms of access to quality sexual and reproductive health counseling, information and services for young people without any stigma and discrimination (including LGBT and disabled persons) •

workers, and nearly 2 percent are employers. Women who work for themselves or their families are more likely to lack social safety nets, and they face greater risk from their economic shocks than salaried workers do (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg. 32)

Financial account ownership is lower among younger adults, those with less education, women, and poorer adults. Around 38 percent of the population in Middle East and North African region are women who have financial account ownership. 53 percent of the population are men who have financial account ownership. There's a 15 percent gender gap between people who have ownership of financial accounts. The remaining 9 percent of the population do not have financial account ownership at all (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg. 33).

Financial inclusion has become a major development issue and is a topic widely talked about by policy makers and development professionals, as well as talked about by the private sector. Through the provided statistics in the report, it is quite evident that the lack of financial inclusion as well as the lack of resources for women create much deeper socioeconomic and sociopolitical issues in today's society. The financial inclusion of youth and women for better economic, social, political and cultural empowerment CGAP Briefing # 92 highlighted the positive impact of financial inclusion on women's empowerment at the micro level. The Arab region is the most concerned, and the rates of access to a bank account are very low compared to other regions of the world. According to the latest Findex data, about half of the unbanked are women, live in low-income households or are inactive (CAWTAR - Financial Inclusion Presentation). In 2014, A CAWTAR study on "Strengthening Microfinance for Women and Youth in the MENA Region" revealed that out of a target population of 2.5 to 3 million low-income people (most often excluded from financial services), only 10,000 people received training or messages regarding financial education in Tunisia. Despite that each country within the region have their own specific contexts, the demand for non-financial products continues to grow, especially with financial products becoming more complex and diversified. The number of actors have multiplied exponentially (Banks , MFI, Insurance, etc...) particularly due to the technological revolution (mobile payment, digital finance). For this reason, several Arab countries have developed National Financial Education Strategies involving the different stakeholders such as ministerial departments, regulators, financial institutions, civil society. The aim is to bring together the different actors of financial education and to have dedicated resources for the development and deployment of their strategies.

The Center of Women for Training and Research encourages various different ways in which we can increase financial inclusion of women. The first is to provide financial education. There are two target populations. First is the institutions. We must strengthen the capacities of their staffs. The second target population is young people, women and especially entrepreneurs. These young people can be clients of MFIs or banks or members of civil society. To close the gender gap, it is important to focus on strengthening the use of bank accounts, and countries must also continue to expand access to finance for more hard-to-reach groups of people, such as women in rural areas. The goal of increasing access to a range of high-quality financial services can not be achieved without improving the financial skills of individuals to be able to optimize their opportunities of financial products and services. Additionally, it is necessary to educate others on how to manage crises and how to plan different stages of their lives. CAWTAR has developed its (Institutional) strategy for Financial Inclusion, from which a financial education strategy emerges.



The economic situation of women in Tunisia enable further inequalities regarding the rights of women in society. It impacts their voice in local and national levels of governing, their voice in administrative positions, and their voice in policy especially regarding women. The lack of economic support and financial resources perpetuate a stagnant economic position for women, despite the fact that equal rights to all citizens is established in Article 21 of the Constitution. The overall level of Women's political participation in the MENA region is low. When women do not get a voice in their local and national governments, these issues rarely take priority in discussion, policy making, and effective implementation. There is an emerging awareness, expressed both in literature and in practice, "that there is a reciprocal causal connection between women's political participation on the one hand, and decentralization and local democracy on the other"



fall below the Lancet Commission on Global Surgery recommended target of at least 20 surgical workers per 100,000 people (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg.13). Most countries in this range hardly even have 1 surgical worker for every 100,000 people. Where there are few surgical workers, life expectancy is shorter, often due to deaths among infants and newborns. In lowincome countries (8/13 countries in the MENA region), children under age 5 account for one in three deaths (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg.13). This can be directly linked to both the lack of health care and reproductive services provided as well as lack of adolescent sexual education in order to prevent from such devastation. With lower-middle-income countries having younger populations, this has become the reality for many young women who do not have the proper financial, educational, and health related support.

Girls enrolled in school are less likely to become pregnant as teenagers. Education is a primary factor in economic, civil, and political participation. The following statistics concern women in lower-middle-income countries, including, but not limited to the Middle East and North African region. UNESCO Institute for Statistics conducted a study for education completion rate, which showed a gradual progression of closing the gender gap in early education. In 1990 primary education completion rates were about 13.5 percent points higher for boys, and the same margin applied for secondary education as well. By 2015, gender

gaps in early education completion had closed almost completely in the lower-middle-income countries (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg.16).

As for upper-middle-income and high income countries, typically, the completion rate was incredibly close in margin for boys and girls. The completion rate for boys in both primary and secondary education in 1990 was a smidge higher. Despite this, the education completion gender gap closed to a practically even completion rate for lower-middle-income and higher countries(Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg.16). Moreover, the relative share of male and female students enrolled in education varies substantially between countries, especially at the tertiary level.

While laws are the first step in helping women and girls achieve gender equality, almost all countries in the Arab and North African region do not mandate nondiscrimination based on gender in hiring (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg.18). Employment rates for women are higher where there are laws against discrimination in hiring and 17 of the 20 countries with the lowest female employment to population ratios don't have nondiscrimination laws. Additionally, girls from poorer households are more likely to become teenage mothers than are girls from wealthier households, further placing a generational financial disadvantage on women. Along with these facts, it should be no surprise that women lag behind men in business ownership. The regional median of female participation in ownership in the Middle East and North Africa is around 15-20 percent of the population. There are more women in Arab countries who spend a disproportionate amount of time (more than 20 percent of time out of a 24 hour day) on unpaid care and domestic work-including chores such as cooking, cleaning and the care of family members. This work places a burden on women's time and can limit their ability to participate in the labor force (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg. 20).

Globally, women are less likely to be employed than men, but the gap is most pronounced in lower-middle-income countries, which we know 8/13 countries stand in the MENA region. Around 38 percent of females (ages 15+) are actually employed in the lower-middle income countries, leaving the remaining 62 percent of females out of the labor force. In upper-middle-income countries, 48 percent of females 15+ are excluded in the labor force, and in high-income countries 50 percent of females are out of the labor force. Around 65 percent of women who work in the Middle East and North African region are waged and salaried workers, around 13 percent of women are own-account workers, 20 percent are contributing family

The Economic Situation of Women in the Arab Region Target Population: Tunisia

Thea Sweet - IPPF Member Association Report

n order to get an accurate measure on the economic situation of women in the Arab region, we must first look at the economic situation of countries within that region as a whole. Through this method, we will be able to put Arab women in a socioeconomic context in comparison to a male in this region. The World Bank has measured a number of social conditions, and more commonly than not, these studies have shown definite gender inequalities within the MENA region. This has been a useful guide in determining the conditions that Arab women face today.

Study after study, it becomes increasingly more evident that women are disproportionately affected economically, socially, and politically. These studies conducted by the World Bank Group has also indicated that these social inequalities primarily derive directly from the deeply rooted and historical social hierarchy that existed and continues to prevail, despite the firm resistance by progressive organizations pushing for sociopolitical reform.

According to the Atlas of Sustainable Development Goals 2018, 8/12 countries in the Middle East and North Africa are classified as being lower-middle-income countries. The remaining portion have risen above this economic position. Concerning this fairly high number of lower-middle-income countries, it has also been proven that low income countries typically have younger populations than high-income countries do. This mere fact has troublesome implications, particularly for women of the region. As countries become richer, fertility rates fall and life expectancy rises. It works inversely as countries become poorer.

Most countries in the MENA region meet universal health coverage for at least 50 percent of their population. However, there are still some countries in this region that cannot even provide health services for 50 percent of their



people. In a universal health coverage service index, The World Bank Group found that there are more countries which reach between 60-70 percent of population who have access to universal health coverage. There are few countries who cover 70 percent and over. This index measures a country's ability to provide essential health services, including reproductive care and treatment of injuries (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg. 13). In 2010, nearly 600 million people spent more than 10 percent of their household consumption or income on out-of-pocket healthcare expenditure. In 2005, the numbers increased a little over 100 million people, which meant that around 700 million people spent more than 10 percent of their income on out-of-pocket healthcare. By 2010, countries in the Middle East and North African region collectively had 700-800 million people paying their healthcare with 10 percent of their income. In 2010, just under 100 million people were pushed below \$1.90/day poverty line and 150 million people were pushed below \$3.10/day poverty line (Atlas of Sustainable Development Goals 2018, pg.13).

The World Bank Group also indicated that low-income countries have a severe shortage of specialist surgical workers. All low and most lower-middle-income countries have fewer than the target number. This means they

Alaa Ezz



Speaking on this occasion, Alaa Ezz President of EB-SOMED executive committee, who represents three partners of five within the consortium implementing and launching this new regional project, told that there are projects focusing on the final beneficiary, which is SMEs, although over years they discovered that business support organizations (BSOs) need to evolve to serve better the final beneficiary.

"The final objective of the program is to achieve economic and social development in the countries of the South Mediterranean through several parallel steps implemented by the program in cooperation with governments and the private sector in these countries, to expand the labor market with the required competencies that are still small in many of these markets, reducing the social gap between the north and south of the Mediterranean and supporting business initiatives in the southern Mediterranean countries".

More than 100 participants from 20 Mediterranean countries attended the 2 days event!

"Ebsomed" project Kick-off and Roadshow received more than 100 participants from 20 Mediterranean countries, including experts, academics, representatives of business support organizations, international organizations, civil society organizations, public and private sector actors from the Euro-Mediterranean region, businessmen and businesswomen and personalities active in the region.

The two days event was an opportunity to present this EU cofunded project and all the activities that will be carried out during 4 years in the view of Enhancing BSOs and Business Networks in the Southern Neighborhood, by highlighting the engagement of the European Union in promoting the Euro-Mediterranean private sector ecosystem and a more inclusive economic growth.

The event offered as well a space for economic representatives of the public and private sector from the Euro-Mediterranean region to meet and enhance regional cooperation and new business partnerships, which could affect positively the overall business environment in these targeted countries.

"Ebsomed" Roadshow which was under the theme "Digital Transformation and Industrial Intelligence the Future of Investment Management in the Euro-Mediterranean Region", was designed to foster an interactive approach involving all participants to create synergies and stimulate inter and intra-regional cooperation and create new business opportunities.

This Roadshow was an opportunity for all participants to take part in a lively debate aiming to discuss the challenges and opportunities of digital transformation and to give projected perspective of Artificial Intelligence in the future and especially in the Euro-Mediterranean region.

Jihan Boutiba: "Digital transformation and artificial intelligence are the future of investment management in the Med region"

Jihan Boutiba



In this regard, the General Secretary of the Mediterranean Union of Business Confederations (BUSINESSMED), Jihan Boutiba, said that "digital transformation and artificial intelligence are the future of investment management in the Mediterranean region", stressing that the digital economy plays a major role in driving investments. Jihan Boutiba added that "digitization and modern technologies have revolutionized the world, pointing out that it is the future of the world".

She also indicated that the work on sustainable development in some Mediterranean countries and the system of institutions must be pursued, adding that "Businessmed" will support companies in order to be able to change, especially small and medium enterprises, without forgetting to emphasize the importance of supporting women's business component in the southern Mediterranean region.

Among the other specific objectives of the project, it also include a regional strategy and action plans around high added-value and job-generating sectors, to improve the image of the southern Mediterranean countries through a more structured public-private partnership, to increase trade and to stimulate investment in the Mediterranean area.

Hédi Bchir



Hédi Bchir, project coordinator at the Arab Women's Centre for Training and Research (CAWTAR) (project partner), reported that "CAWTAR" centre will put its expertise on gender and women's participation at the disposal of the project.

In this connection, he pointed out that about 30 OSEs will receive training to reinforce their capacities of which at least 10 will present project proposals.

Lettieri: "Mediterranean integration requires stronger involvement of the private sector"

Giovanni Lettieri



As Industrial employers' group Confindustria, "Businessmed vice president Giovanni Lettieri said, "we have always believed that the integration of the Mediterranean requires stronger involvement of the private sector." Convinced that "inclusive development and the creation of jobs in the area can be achieved only if the private sector plays an essential role in new EU development projects". The approach, he said, must also be used for Libya.

"The reconstruction of Libya and the development of this country's private sector," Lettieri said, "has become ever more strategic for the future of regional economic integration and this is why who must play a role in this process."

The setting in motion of "EBSOMed", he noted, "is a first step in this direction." He added that only by implementing concrete industrial projects in the southern Mediterranean area, "it will be possible to create jobs and sustainable development able to stop the terrible migration phenomenon."

Majoul: "we do not want aid we need investment, Africa is a mine of human and economic resources"

Samir Majoul



His words were echoed by the head of the Tunisian Union of Industry, Trade and Handicrafts (UTICA), Samir Majoul, who said that "we do not want aid. We want investment. Africa is a mine of human and economic resources. The North and the South have resources and experiences to share." There is a need, however, for "dialogue and a reasonable economic and social plan so that people can live in their homes with dignity.

Majoul considered that the challenges of job creation, the fight against unemployment and migration can only be tackled by regional initiatives such as the EBSOMED project.

"However, the success of these regional initiatives depends on the existence of a common will to give impetus to South-South cooperation, because of the importance of Mediterranean economic cooperation", which has become, a necessity, he said.

Soukeina Bouraoui



CAWTAR Executive Director Dr. Soukeina Bouraoui said:"CAWTAR is an important partner in the EBSOMED project to support entrepreneurial men and women to strengthen their SME and to partner with other regional and local institutions. CAWTAR will provide expertise in the field of gender mainstreaming and other

areas for partner organizations and beneficiaries, by relying on the Arab Network for Gender (ANGED) and its experience in the field of media to highlight the participation of women in entrepreneurship and their role in promoting the sector".

The Center has been working since 1993, through its active capacity, to resolve issues relating to women's affairs in 22 Arab countries. Today, the Center cooperates with other organizations to develop its capacity to make Arab women more empowered not only in terms of rights and duties but also economically.

"We are all supportive organizations and we need to be all in this area, and here lies the key to achieving financial inclusion and sustainable development goals," said the Executive Director of the CAWTAR Center.

"Women's entrepreneurship will transform the economies of the southern Mediterranean countries, and we are in the era of smart economy and we must all engage, especially as it is one of the main objectives of the EBSOMED project," she said.

Dr. Bouraoui pointed out that the obstacles faced by the Arab countries relate to the cultural dimension, customs and traditions "masculine" in addition to the lack of statistics that show the capabilities of women compared to men. The added value of the Center is based on correct and scientific data based on arguments and evidence, in order to inform decision-makers and planning officials in order to integrate them into their development programs.

She called for the benefit of successful experiences and the transfer of experiences between the North and South countries in Mediterranean region, the promotion of networking and the sharing of learned lessons and best practices in the empowerment of women.

In a related context, Dr Soukeina Bouraoui stressed the need to involve women in global dialogues on economy, peace and security, adding that "most of the wars waged by men, but women contributed clearly to peace and reconstruction: why not give them the opportunity to participate actively and creatively in all fields?

Achieve inclusive and sustainable development, fight the brain drain and boost private investment in South Med

Saida Neghza



For her part, Saida Neghza, President of BUSINESSMED and President of the General Confederation of Algerian Enterprises (CGEA), stressed that the EBSOMED project will be the appropriate space to promote the abilities of young people and help them to create their projects to benefit the entire region.

"This project will also contribute to the fight against the brain drain, a phenomenon that affects the countries of the southern Mediterranean," she said.

"EBSOMED" aims to boost investment opportunities and connect the southern region with Europe, the organization connects the primary actors from the private sector and entrepreneurs driven to participate in economic growth, added Saida Neghza.

Marco Cunetto

"This programme will strengthen the managerial capacity and the effectiveness of OSEs, in particular by supporting the process of internationalisation of SMEs through targeted training actions to improve the quality of OSE services." said Marco Cunetto.

He added also that, "The project is focused on achieving inclusive and sustainable development in the region through job creation and new business models in the South-South Neighborhood".

Marco Cunetto also reported that the project is based on a series of activities aimed at strengthening the capacity of the OSEs, developing business links between partners in the north and south of the Mediterranean, and building a better institutional or business partnership between the countries of the northern shore of the Mediterranean and those of the southern neighborhood.

These activities consist of training academies, information tours, B to B meetings, business twinning and a system of labeling the services offered to intermediary organisations.

Tunisia - Launch of «Ebsomed» Project to Support Organizations and Business Networks in the Mediterranean:

supporting private sector investment and reducing the brain drain in Southern Med

he Mediterranean Union of Business Confederations (BUSINESSMED) launched, in Tunis, the EBSOMED project «Enhancing Business Support Organizations and Business Networks in the Southern Neighborhood (EBSOMED).

«EBSOMED» is supported by 5 additional partners: EUROCHAMBRES (Association of Chambers of Commerce in Europe), ASCAME (the Association of Chambers of Commerce in the Mediterranean), ANIMA Investment Network, CAWTAR (the Center of Arab Women for Training and Research) and GACIC (the German-Arabic Chambers of Commerce).



Souhir chaabani - CAWTAR

"Ebsomed" and a new dimension to regional integration

This four-year project (2018-2022) is funded by the European Commission up to 80% with a budget of 6.25 million euros and it will give a new dimension to regional integration through the establishment of a sustainable hub and the development of win-win business partnership in the Euro-Mediterranean region.

The aim is to empower and revitalise business networking and Business Support Organizations (OSE) which can help young entrepreneurs, small and medium businesses, and social enterprises in 7 Arab countries: Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia.



At the entrepreneurial level, EBSOMED will stimulate trade and investment flows by supporting the internationalization of Euro-Mediterranean SMEs, developing Business linkages and networks between Southern Neighbourhood, BSOs and EU counterparts and supporting them in seizing the financing services offered by Development and Finance Institutions (DFI) "Ebsomed" project is based on the conviction that creating wealth and training in countries on the southern shore of the Mediterranean means halting migration flows towards the north.



Dr. Soukeina Bouraoui

he Center of Arab Women for Training and Research is working for the comprehensive economic empowerment of women as part of the critical directions for the region and the world and one of the priorities of the action programs of international conferences and meetings on women, rights and development.

Promoting women's economic empowerment is part and parcel of their rights and an important milestone in building just societies, a prerequisite for achieving sustainable development and all the goals of the 2030 Agenda for Sustainable Development, many of which match the fundamental dimensions of States' commitments in the areas of rights, gender equality, etc...

For many years, CAWTAR has implemented a package of integrated projects for women's economic empowerment. It started with a research on the subject of globalization and the economic participation of Arab women.

This subject was the focus of the first Arab Women Development Report issued by CAWTAR in 2001.

The Center continues to pay attention to the subject in its research component by addressing many issues related to the economic empowerment of women and youth, including: combating poverty, trade liberalization policies, entrepreneurship and women in the structural and informal sectors...

The Center also led an initiative to mainstream the gender approach into research and studies carried out by young researchers from different regions in the world.

These projects have been strengthened by the center's implementation of projects covering the financial

inclusion of women and youth, financial literacy, enhancing women's capacities and facilitating incomegenerating activities in several Arab countries and even in sub-Saharan Africa.

This was achieved through partnership with a number of development institutions, the most important of which are the Arab Gulf Program for Development (AGFUND), the Islamic Development Bank, the Arab Bank for Economic Development in Africa, the OPEC Fund for International Development, the World Bank, the OECD, Oxfam and others...

These projects would not have been implemented and would have not achieved the desired results, without the support of development aid institutions and also because of the partnership with civil society organizations.

These projects aim to empower women by facilitating their equitable access to resources and services such as land, water, technology, credit and banking and financial services... and contribute to enhancing their participation and integration into the economic cycle, by driving poverty reduction, enhancing the economic environment and improving the for development's conditions for women and youth at the local and national levels.

CAWTAR will move forward in programs of overall empowerment, in general, and economic empowerment, in particular, through research and training activities, particularly amid the multiple economic challenges and their impact on their living conditions, their situations and rights, and what is required from the various changes, including awareness of the economic conditions, understanding and addressing them and pushing towards changing policies affecting women's life •

